الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
No. 3992 | الأربعاء | 28 شوال 1442 هـ | 9 يونيو 2021 م | السنة الرابعة عشرة
www.alsabahpress.com Alsabah Media

ارتفاع ملحوظ في معدلات السيولة وتدشين خدمة "NETTING" تستحق الإشادة

«وفرة للاستثمار»: «المركزي» و«أسواق المال والبورصة والمقاصة».. علامات مضيئة في نفق الاقتصاد الكويتي المظلم

ارتفاع ملحوظ في معدلات السيولة بالسوق الكويتي خلال مايو

قالت شركة وفرة للاستثمار الدولي في تقريرها الشهري عن أسواق المال في مايو أن المراجعة النصف سنوية لمؤشر MSCI (مورغان ستانلي) شهدت خروج بنك الخليج من مؤشرها القياسي العالمي بينما لم يتم إضافة أي شركة كويتية على ذات المؤشر وعلي الرغم من ذلك شهد السهم تماسكا سعريا على غير المتوقع حيث كان هناك رغبة مسبقة من البعض في شراء المعروض من السهم مما ساهم في عدم انخفاض السهم بشكل ملحوظ. وعلي صعيد مؤشرها للشركات الصغيرة قررت MSCI إضافة 4 شركات كويتية وهي بورصة الكويت وبنك برقان وبنك الخليج وميزان القابضة مقابل خروج 3 شركات وهي البنك الأهلي الكويتي والمتكاملة وطيران الجزيرة.

وأضاف التقرير أن السوق الكويتي واصل في مايو تحقيق معدلات سيولة مرتفعة لم يشهدها منذ ديسمبر 2020، فقد شهد السوق تدشين خدمة ال (NETTING) وتحديدا في 2 مايو، حيث بدأت شركات الوساطة رسميا في تقديم الخدمة لمعروفة بصافي التداولات والتي تتيح فرصه للشراء والبيع دون ملكية السهم بشرط تغطية الحساب خلال اليوم، وعليه فنحن نرى أنها خطوة جيدة وتستحق الإشادة لأنها من الأدوات الجيدة التي من شأنها رفع معدلات السيولة في البورصة بشرط ضمان الاستخدام الحصيف لها وعدم انكشاف الحسابات دون ضمانات كافية.

ويحسب لهيئة أسواق المال والبورصة والمقاصة عدم التواني في إقرار عدة أدوات منها الهامش، الإقراض والاقتراض، صانع السوق وNETTING بالإضافة إلى الصناديق العقارية المتداولة ريت بهدف إتاحة الفرص أمام المتداولين والمستثمرين، ولكن الملاحظ خلال الفترة الحالية عدم تفعيل بعض المنتجات التي تم إقرارها منذ فترة طويلة مثل الإقراض والاقتراض، وبالنهاية يجب أن نشيد بالجهود المبذولة لتطوير البنية التحتية للبورصة الكويتية مما جعلها في مصاف البورصات العالمية وتحت أنظار المستثمرين الأجانب.

العملات الافتراضية

كما تطرق التقرير إلى التحذيرات التي أطلقها بنك الكويت المركزي من العملات الافتراضية وأشهرها (بتكوين - ايثريوم - دوغ كوين. . وغيرها) ومخاطر التعامل أو الاستثمار فيها، ومما لا شك فيه أن التعامل على هذه الأصول ينطوي على مخاطر عالية ولا سيما ما تشهده من ارتفاعات حادة تليها انخفاضات أكثر حدة يعرض الاستثمارات للخطر وخاصة أنها لا تخضع لأي جهات رقابية (البنوك المركزية) وغير معترف بها ولا تعتبر مصدرا للقيمة، إلا أننا نشير في هذا الصدد إلى تأخر البنوك المركزية في مجاراة التطور في عالم العملات الرقمية وأنها مطالبة بإصدار عملات رقمية خاصة بها تسهل التعامل على مستخدميها بدلا من الاكتفاء بالتحذير من العملات المشفرة والغير معترف بها.

هذا وقد أشادت كبرى وكالات التصنيف العالمية مثل (Fitch Ratings– SP Global R–MOODYS) في 18 مايو بسياسة بنك الكويت المركزي الحصيفة حيث ساهمت الرقابة الصارمة من قبله في تمتع القطاع المصرفي الكويتي بمعدلات جيدة من الرسملة والسيولة والربحية، ويعتبر المركزي بجانب هيئة أسواق المال وبورصة الكويت والمقاصة من العلامات المضيئة في نفق الاقتصاد الكويتي المظلم والذي يعاني من اختلالات هيكلية لا تخفى على أحد.

قرارات وتعليمات أسواق المال

وعن أهم قرارات وتعليمات هيئة أسواق المال خلال مايو، فقد صدر تعميم بشأن بند تقرير المخالفات التي رصدتها الهيئة واتخذت بشأنها إجراءات احترازية أو أوقعت بشأنها جزاءات على الشركة في جدول أعمال الجمعيات العامة للشركات المدرجة في البورصة وشركات المساهمة المقفلة المرخص لها بمزاولة أي من أنشطة الأوراق المالية، حيث يجب على كافة الشركات المدرجة في البورصة والشركات المساهمة المقفلة المرخص لها بمزاولة أي من أنشطة الأوراق المالية، إلى ضرورة إدراج بند تقرير بالمخالفات التي رصدتها الهيئة واتخذت بشأنها إجراءات احترازية أو أوقعت بشأنها جزاءات على الشركة في جدول أعمال الجمعية العامة العادية، على أن يتم إتاحة المجال لمشاركة المساهمين في مناقشة أسباب إيقاع أي عقوبات على الشركة من قبل الهيئة. والتدابير التي اتخذتها بهذا الخصوص

كما صدر تعميم بشأن التسجيل لدى شركة شبكة المعلومات الائتمانية (ساي – نت حيث يجب على كافة الأشخاص المرخص لهم الراغبين في تقديم خدمة التداول بالهامش، ضرورة الالتزام بالتسجيل لدى شركة شبكة المعلومات الائتمانية (ساي – نت حتى يتسنى للأشخاص المرخص لهم مراجعة الملاءة المالية وتقييم الحالة الائتمانية لكل عميل قبل الشروع في تقديم خدمة التداول بالهامش له.

وفي تعميم ثالث بشأن الالتزام بمتطلبات التقرير والإبلاغ وفقاً لاتفاقية FATCA واتفاقية CRS فقد طالب الالتزام بمتطلبات التقرير والإبلاغ وفقاً لاتفاقية FATCA واتفاقية CRS الصادر بتاريخ 10/03/2021، وبناءً على تعليمات وزارة المالية بهذا الشأن، علما بأنه تم تمديد مدة استقبال وزارة المالية لتقارير الفاتك (FATCA) عن سنة 2020 لتكون حتى تاريخ 31/08/2021.

مشروع قانون التمويل العقاري

كما أشار التقرير إلى مشروع قانون التمويل العقاري والذي يتضمن:

- التمويل العقاري للسكن الخاص هو اختياري وليس إلزامي أي أنه في حالة إقراره سيكون المواطن بين خيارين أما الخيار الأول المعمول به حاليا بجميع أحكامه وضوابطه والخيار الثاني خيار التمويل عبر البنوك وشركات التمويل وفقا للضوابط بالقانون الجديد ولائحته التنفيذية.
- الخيار متوفر فقط للمواطن الذي يشمله برنامج الرعاية السكنية.
- المستفيد من القانون الجديد هو فقط المواطن الذي لم يسبق له الحصول على قرض من بنك الائتمان الكويتي.
- سيكون التمويل بضمان رهن العقار (وليس الراتب)
- ليس من حق الجهة المانحة للتمويل عدم الموافقة على تصرف المستفيد في العقار المرهون (إلا إذا ترتب على تصرفه تعريض حقوقها للخطر.

السوق العالمي

ورصد التقرير أيضاً أبرز الاحداث في السوق العالمي والتي تمثلت في تصريح وزارة العمل الاميركية بإن الوظائف غير الزراعية ارتفعت في أبريل بمقدار 266 الفا فقط ، اي أقل بكثير من إجمالي المليون الذي توقعه الاقتصاديين وفقاً لداو جونز، كما ارتفع معدل البطالة في الشهر الماضي إلى 6.1% وسط تصاعد النقص في العمالة المتاحة ، أعلى من التوقعات البالغة 5.8%، في غضون ذلك تم تعديل إجمالي التقديرات الأصلية لشهر مارس البالغة 916 الف إلى 770 الفا.

وتشير تقلبات السوق هذا الأسبوع أن البيانات الاقتصادية إلى التضخم، حيث قفز مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 4.2% عن العام السابق في أبريل، وهو أسرع معدل منذ عام 2008. وقد أثار هذا مخاوف من أن الاحتياطي الفيدرالي قد يضطر إلى التراجع عن سياسته النقدية التيسيرية.

وبين التقرير ان وزارة التجارة الأميركية وأفادت أن مبيعات التجزئة المتقدمة كانت ثابتة لشهر أبريل، وذلك بالمقارنة مع تقدير داو جونز بزيادة قدرها 0.8% وزيادة بنسبة 9.8% في مارس، كما ذكر التقرير ان بيانات مؤشر مديري المشتريات (مؤشر التصنيع الأمريكي) في كل من منطقة الولايات المتحدة/ منطقة اليورو جاءت أعلى من 50، مما يشير إلى عودة الاقتصاد بقوة مع استمرار طرح اللقاحات.

وبدوره، ذكر رئيس وزراء المملكة المتحدة بوريس جونسون، إن حكومته تشعر بالقلق إزاء سرعة انتشار فيروس Covid–19 المتحور الجديد الذي تم اكتشافه لأول مرة في الهند، وأشار إلى أنه لا يمكن استبعاد أي شيء في الجهود المحتملة للحد منه.

«الدولي للتأمين التكافلي» تحقق 604 آلاف دينار صافي أرباح للمساهمين خلال 2020

صرح أسامة جواد بوخمسين - رئيس مجلس إدارة شركة الدولي للتأمين التكافلي إثر إنعقاد الجمعية العمومية للشركة بأن شركة الدولي للتأمين التكافلي تمكنت بحمد الله وتوفيقه خلال عام 2020 من تحقيق الأهداف والإستراتجيات المرسومة في مزاولة نشاطها التكافلي بالرغم من الضغوطات المالية الكبيرة وما ترتب على جائحة كورونا من آثار سلبية مالية عالمية قد يمتد تأثيرها لسنوات على مستوى العالم.

وكذلك إستطاعت الشركة بالرغم من كل الظروف تنويع وتوزيع إستثماراتها وإدارة المخاطر المرتبطة بأنشطتها عامة بصورة سليمة لمراعاتها مبادئ الحوكمة الرشيدة في إدارة أنشطة الشركة، فضلاً عن تقديم مروحة من الخدمات المتنوعة ضمن أنشطتها التأمينية والتي تغطي إحتياجات مختلف العملاء والمشتركين.

كما كان أداء الشركة جيداً فيما يخص إستثماراتها من خلال تطبيق إستراتيجية العائد المرتفع بأقل المخاطر حيث قامت الشركة خلال عام 2020 بتوزيع إستثماراتها من خلال العقار والمساهمة في شركات أخرى بالإضافة إلى عائدات الودائع والصكوك وذلك انطلاقاً من مبدأ المحافظة على حقوق المساهمين بأقل مخاطر تجاه تقلبات السوق.

لقد حققت الشركة على صعيد النتائج المالية للمساهمين لعام 2020 أرباحاً بلغت 604 آلف دينار كويتي وبناء عليه تمت الموافقة على توزيع نسبة 5 % كأرباح للمساهمين عن العام 2020 وذلك للعام الثاني على التوالي.

هذا وعلق الرئيس التنفيذي للشركة فادي الخطيب على نتائج العام 2020 بأن الشركة وعلى رغم التحديات قامت بإدارة أزمة كورونا بشكل فعال للغاية بحيث إرتفع الإنتاج نهاية العام بنسبة تقارب 5.5 % عن العام الذي سبق، وذلك بفضل إنتقال العمل أونلاين لكادرها الوظيفي خلال وقت قياسي بهدف الإستمرار في تقديم الخدمات للعملاء رغم إجراءات الحظر والإقفال الطويلة التي جرت خلال العام المنصرم وهو نوع من التأقلم السريع الذي كان لا بد منه مع متغيرات أسرع في زمن أصبح سمته التطور الدائم.

شركة الدولي للتأمين التكافلي (KIB Tak–ful) بالعمل الجاد المتكاتف تسير بخطوات حثيثة نحو الأهداف الإستراتيجية المرسومة، معايداً بيد وبثقة عملائنا ومساهمينا تتقدم الشركة بخطى ثابتة نحو الإزدهار متخطية الإطار المحلي وصولا إلى آفاق أوسع في المستقبل القريب إن شاء الله وذلك بتكاتف جهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفريق العمل من موظفين مخلصين أكفاء.

أسامة جواد بوخمسين

فادي الخطيب

«العام» يرتفع 19.5 نقطة

مؤشرات البورصة تحافظ على لونها «الأخضر»

جلسة مرتفعة للبورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 19ر5 نقطة ليبلغ مستوى 6290ر25 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر31 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 317ر8 مليون سهم تمت عبر 13192 صفقة نقدية بقيمة 56ر6 مليون دينار كويتي (نحو 169ر8 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 10ر43 نقطة ليبلغ مستوى 5218ر54 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر20 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 216ر5 مليون سهم تمت عبر 7407 صفقات نقدية بقيمة 21ر3 مليون دينار (نحو 63ر9 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 23ر7 نقطة ليبلغ مستوى 6838ر92 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر35 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 101ر3 مليون سهم تمت عبر 5785 صفقة بقيمة 35ر2 مليون دينار (نحو 105ر6 مليون دولار).

وارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 32ر44 ليبلغ مستوى 5479ر96 نقطة من خلال كمية أسهم بلغت 154ر4 مليون سهم تمت عبر 4769 صفقة نقدية بقيمة 17ر4 مليون دينار (نحو 52ر2 مليون دولار).

وكانت شركات (ثريا) و(النخيل) و(وربة كبيتل) و(بترولية) الأكثر ارتفاعا أما شركات (بيتك) و(وطنية) و(أهلي متحد) و(وطني) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (رمال) و(التقدم) و(متحدة) و(صكوك) الأكثر انخفاضا.